«زين» ترعى بعثة الحج الكويتية لـ 2012

نبيل بن سلامة خلال استقباله د.عادل الفلاح

أعلنت شركة زين انها ستكون الراعي الرسمي للفعاليات والاحداث الاعلانية والاعلامية لبعثة الحج الكويتية لموسم الحج هذا العام.

جاء ذلك خلال استقبال الرئيس التنفيذي للمجموعة نبيل بن سلامة لوكيل وزارة الاوقاف والشؤون الاسلامية د.عادل الفلاح في مكتبه بمقر الشركة.

وذكرت الشركة في بيان صحافي ان هذه المبادرة نابعة من حرصها الشديد على أن تكون على مقربة باستمرار من زوار بيت الله الحرام ومشاركتهم المشاعر الايمانية اثناء تأدية مناسك الحج.

وأوضحت «زين» ان هذه المبادرة وبما تحمله من مساهمات عديدة جاءت لترسخ مدى الاهتمام الكبير الذي توليه بفعاليات موسم الحج كل عام، والذي دأبت من خلاله على تقديم العديد من المبادرات التي كان لها دور كبير في ابقاء زوار بيت الله الحرام على اتصال دائم مع اقاربهم وذويهم للاطمئنان عليهم باستمرار ودون انقطاع، مشيرة الى ان الشركة لم تكن لتفوت هذه المناسبة المباركة دون ان تشارك في هذه المشاعر.

وذكرت الشركة انها ستقدم من خلال هذه الرعاية سلسلة من الخدمات التي تخدم زوار بيت الله الحرام، بالاضافة الى العديد من الهدايا التي ترفع عنهم بعض العناء خلال اداء مناسك الحج. وكشفت انها وحرصا منها على تقديم خدمات حيوية، فانها ستوفر 20 الف خط من قبل شركتها التابعة في المملكة «زين السعودية»، وبينت ايضا انها ستكون حريصة على التواجد باستمرار خلال اللقاءات التنويرية لكل الحملات الكويتية.

واذ اكدت «زين» انها تبحث دائما في مبادراتها ورعاياتها عن افضل السبل التي تخدم بها عملاءها والانشطة الاجتماعية، فقد بينت ان رعايتها لموسم الحج هذا العام من المبادرات الحيوية التي تتقابل مع طموحاتها والتي تتشارك فيها مع جميع اطياف المجتمع، وذلك لتحقيق المشاركة الفعالة وتقديم القيمة المضافة.

توفّر لحاملي بطاقات البنك الائتمانية باقة عروض خاصة وجديدة

شراكة حصرية بين شبكة OSN و«الوطني»

معاذ شيخ

محمد عثمان

أعلنت OSN شبكة التلفزيون المدفوع الرائدة في الشرق الاوسط وشمال افريقيا عن شراكة حصرية مع بنك الكويت الوطني توفر لحاملي بطاقات الوطني الائتمانية باقة عروض حصرية لاشتراكات من نوع جديد خاصة في شبكة OSN. وتهدف هذه الحملة التي تنطلق في 17 اكتوبر الجاري الى تعزيز تواجد شبكة OSN في الكويت من خلال شراكات مميزة تتمكن من خلالها توفير القيمة المضافة لمشتركيها.

وبهذه المناسبة، قال الرئيس التنفيذي للمبيعات والعمليات في OSN معاذ شيخ: «تأتي شراكتنا مع بنك الكويت الوطني الذي يعد أحد البنوك الرائدة في الكويت تماشيا مع استراتيجيتنا لتوسيع وتقوية تواجدنا في الكويت، وفي نفس الوقت توفر العملاء القيمة المضافة لاختيارهم OSN، إن هذه الشراكة تعكس مكانة شبكة OSN الريادية كأقصى وجهة لأوسع تشكيلة من المحتوى العربي والاجنبي المميز والحصري».

وبدوره، قال المدير التنفيذي لمجموعة الخدمات المصرفية الشخصية في بنك الكويت الوطني محمد عثمان: «إن هذا التعاون يعكس مدى التزام بنك الكويت الوطني تجاه عملائه، ان حاملي بطاقات الوطني الائتمانية لديهم الفرصة للاستمتاع بباقات وعروض حصرية من خلال اشتراكات جديدة بشبكة OSN، حيث يعزز بنك الكويت الوطني ريادته في سوق البطاقات الائتمانية من خلال تقديمه القيمة المضافة لعملائه الى جانب شراكاته المميزة والحصرية مع اهم الشركات العالمية».

ويشمل العرض الاجهزة المجانية والتركيب المجاني وأفلاما مجانية عبر قنوات OSN Box Office التي تعرض احدث الافلام وأقواها في صدارة شباك التذاكر اسبوعيا بنسخها الكاملة ودون فواصل وبتقنية عالية الوضوح.

ومع إطلاق خدمة OSN Play على اجهزة آيباد مؤخرا فقد بات بامكان مشتركي OSN من الاستمتاع ببرامجهم التلفزيونية المفضلة اينما كانوا في اي وقت وأي مكان، وخدمة OSN Play مجانية لمشتركي OSN وتتيح لهم الاستمتاع ببرامجهم التلفزيونية المفضلة اينما كانوا على اجهزة الكومبيوتر الشخصي او المحمول والآن على اجهزة آيباد، كما سيحظى المشتركون بفرصة العضوية لبرنامج OSN Privileges، برنامج المكافآت الخاص بمشتركي OSN والذي يوفر لهم تجارب لا تقدر بثمن وجوائز حصرية وفوائد مميزة من شركاء الشبكة مجانا.

هذا ويكرس البنك الوطني ريادته في مجال البطاقات الائتمانية في الكويت من خلال حرصه الدائم على تقديم المزيد من الخدمات والمزايا التفضيلية لحاملي بطاقات الوطني الائتمانية وسعيه الدائم لابتكار وطرح عروض مجزية تلبي احتياجات وتطلعات قاعدة العملاء لديه.

يذكر ان بطاقات «الوطني» الائتمانية تتمتع بتغطية واسعة على النطاق العالمي، فهي تعتبر الوسيلة الأكثر سهولة لسداد قيمة المشتريات في الوقت الذي تتيح فيه لحامليها الاستفادة من العديد من المزايا والخصومات والمكافآت المميزة.

«بيتك للأبحاث»: اقتصاد مصر على طريق النمو إلى 3,5٪ العام المقبل

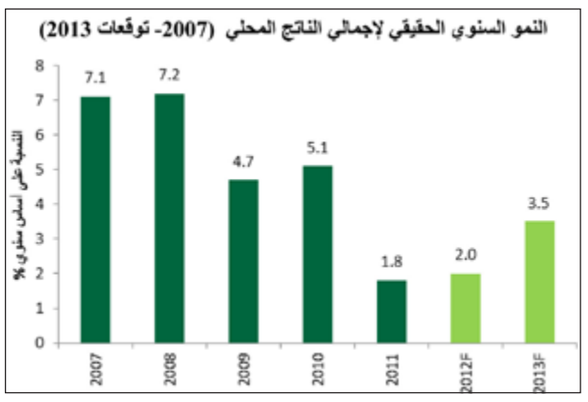

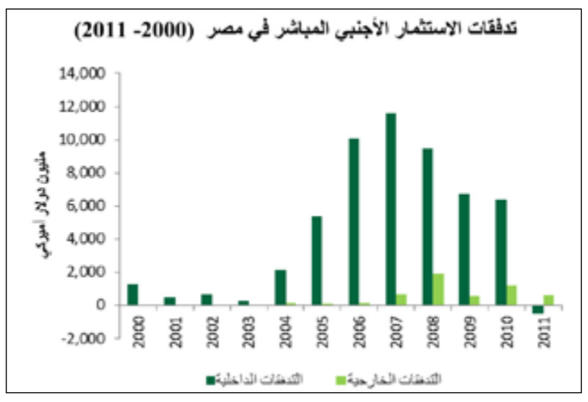

رسم تقرير أصدرته شركة «بيتك للأبحاث» المحدودة التابعة لمجموعة بيت التمويل الكويتي (بيتك) صورة متفائلة للاقتصاد المصري خلال الفترة المقبلة بعد استقرار الأوضاع في أعقاب ثورة 25 يناير وما تلاها من اضطراب سياسي والوعود بتقديم مساعدات من بعض دول الخليج العربية خاصة السعودية وقطر بالإضافة إلى تدفق محدود للاستثمارات الغربية وزيارة وفد استثماري أميركي للقاهرة، مع بذل جهود حثيثة للحصول على قرض من صندوق النقد الدولي بقيمة 4,8 مليارات دولار.

وذكر التقرير أن الاقتصاد المصري مازال يواجه تحديات مجال عجز الموازنة المتفاقم وانخفاض الاحتياطي الاجنبي وارتفاع تكلفة توفير المواد الأساسية بالإضافة إلى تأثير أزمة الديون الأوروبية باعتبار أهمية أوروبا كشريك تجاري كبير، كما أن السوق العقاري مازال يواجه بعض المشكلات خاصة في التمويل وانخفاض المبيعات، لكن التقرير توقع أن يرتفع معدل النمو العام المقبل إلى 3,5٪ وان تشهد مصر خلال السنوات المقبلة المزيد من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وتحسين وتسريع برنامج الخصخصة وفتح الاقتصاد أمام المستثمرين الأجانب في مجالات مثل الاتصالات والمصارف.

وقال التقرير ان النمو السنوي الحقيقي لإجمالي الناتج المحلي تباطأ ليصل إلى 1,8٪ على أساس سنوي في عام 2011 من 5,1٪ على أساس سنوي في عام 2010، في أعقاب الثورة والاضطرابات السياسية التي تلتها.

وفي الوقت نفسه تدهورت البيئة الخارجية إلى حد كبير خاصة مع أزمة الديون السيادية في منطقة اليورو، حيث يستأثر الاتحاد الأوروبي بما يقرب من ثلث الصادرات المصرية، وذلك يضخم الآثار السلبية على حركة التجارة وأسعار السلع الأساسية وحركة السياحة وتدفقات رأس المال والصادرات الحيوية الأخرى.

ومع ذلك، يتوقع أن يتحسن النمو إجمالي الناتج المحلي السنوي في مصر بنسبة 2٪ في عام 2012، فيما يتوقع أن يسجل في عام 2013 نموا على أساس سنوي بنسبة 3,5٪، حيث ستوفر الإصلاحات السياسية والاقتصادية في مصر المزيد من الفرص الاقتصادية المتكافئة، كما سيسهل الحصول على الائتمان من خلال تعزيز البني التحتية في الأسواق المالية وتعزيز بيئة الأعمال.

وإننا نتوقع من الحكومة الجديدة تحفيز ودفع المزيد من برامج الإصلاح الاقتصادي والتي تؤدي إلى زيادة دعم الاقتصاد.

وكانت هناك بعض التطورات الإيجابية الاقتصادية، منها استمرار ارتفاع مؤشر سوق الأسهم إلى أعلى مستوى له منذ يونيو 2011، بنحو ثلاثة أضعاف أدائه السنوي لعام 2011، حيث ارتفع مؤشر EGX30 بنسبة 29,7٪ ليصل إلى 5731,8 نقطة كما في سبتمبر 2012 من 4419 نقطة في يونيو 2011.

ويشار إلى أن مؤشر EGX30 هو مؤشر القيمة السوقية للأسهم الحرة المرجح لرأس المال لأعلى 30 سهما من ناحية القيمة السوقية والسيولة في البورصة المصرية، ومن دواعي التفاؤل أن هناك توقعات بالعديد من المساعدات الخارجية فضلا عن عودة الطلب للارتفاع، بالإضافة إلى تعهدات سابقة بمساعدات من كل المملكة العربية السعودية وقطر والبنك الإسلامي للتنمية تبلغ مجتمعة 5 مليارات دولار، فيما لاتزال هناك محادثات مع صندوق النقد الدولي على قرض بقيمة 4,8 مليارات دولار تسير بشكل جيد مع توجه فريق من البنك إلى القاهرة الشهر الماضي (سبتمبر 2012)، ومن المحتمل أن يتم التوصل الى اتفاق في غضون شهرين.

فيما تعهد الاتحاد الأوروبي بتقديم مساعدات بقيمة 900 مليون دولار هذا الشهر، في حين أن مصر تجري محادثات أيضا مع البنك الدولي والبنك الأفريقي للتنمية.

ونتيجة لبعض من هذه المساعدات ومبيعات أذون الخزانة، فان إجمالي الاحتياطيات الأجنبية الرسمية شهد زيادة بمقدار 700 مليون دولار ليصل إلى 15,1 مليار دولار في أغسطس 2012. وعلاوة على ذلك، فقد تعهد وفد كبير ورفيع المستوى من المسؤولين الأميركيين ورجال الأعمال بتعزيز الاستثمار والتعاون الاقتصادي مع مصر.

وكان وفد من الولايات المتحدة مكون من مسؤولين رفيعي المستوى من وزارة الخارجية ومسؤولين في البيت الأبيض برفقة ممثلين عن عشرات من كبريات الشركات الأميركية قد اجتمعوا في القاهرة مع نظرائهم المصريين للتباحث حول المسائل التجارية والاقتصادية فيما يوصف بأنه أكبر وفد يزور القاهرة في رحلة من هذا النوع. ويذكر أن الحكومة المنتخبة حديثا جعلت تنشيط الاقتصاد المصري أحد أهم أولوياتها.

كما تراجع الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر في عام 2011، وسجلت التدفقات مبلغ 482,7 مليون دولار، وذلك انخفاضا من 6,4 مليارات دولار في عام 2010، ومع ذلك فان مصر ستشهد خلال السنوات المقبلة المزيد من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وتحسين وتسريع برنامج الخصخصة وفتح الاقتصاد أمام المستثمرين الأجانب في مجالات مثل الاتصالات والمصارف.

وقد أصدر البنك المركزي المصري أرقام ميزان المدفوعات للسنة المالية 2012/2011 (1 يوليو 2011 إلى 30 يونيو 2012)، والتي تبين وجود عجز عام بمبلغ 11,3 مليار دولار، ليصل إجمالي العجز خلال السنتين الماليتين الماضيتين إلى ما يزيد قليلا عن 21 مليار دولار.

وكان العجز في الحساب الجاري للسنة المالية 2012/2011 قد سجل 7,9 مليارات دولار، حيث لم يكن ارتفاع التحويلات المالية كافيا لتعويض العجز التجاري المتزايد وانخفاض الدخل السياحي.

وبالنظر الى حساب رأس المال، فانه يظهر بعض الأدلة على حدوث انتعاش في ثقة المستثمرين الأجانب، حيث بلغ الاستثمار الأجنبي المباشر 2,1 مليار دولار، ويعتقد أن الكثير منها قد جاء في الربع الأخير على الأرجح، حيث أظهرت الأرقام المؤقتة السابقة لصافي التدفقات من الاستثمار الأجنبي المباشر انها سجلت 218 مليون دولار فقط في الأرباع الثلاثة الأولى من السنة المالية (يذكر أن البنك المركزي لم يصدر بعد أرقامه للربع الرابع على حدة).

أما بالنسبة للسنة المالية 2011/2010، فإن معظم مجموع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر والبالغ 2,2 مليار دولار جاء في النصف الأول من السنة المالية، قبل الثورة التي حدثت في مطلع عام 2011.

وشهدت محفظة الاستثمار زيادة في صافي التدفقات الخارجية ليصل الى 5 مليارات دولار للسنة المالية 2012/2011، وذلك ارتفاعا من 2,6 مليار دولار في العام السابق، ولكن الأرقام في الثلاثة الأرباع الأولى تشير إلى أن تدفقات بنحو 400 مليون دولار فقط في الربع الرابع، مقارنة بصافي تدفقات للخارج بمبلغ 7,1 مليارات دولار في الفترة من يناير إلى يونيو 2010. والاستقرار الذي حدث مؤخرا في احتياطي النقد الأجنبي في البنك المركزي، وسط التوقعات بتدفقات أقوى من الأموال من الجهات المانحة في الخليج العربي، إضافة الى التفاوض حول اتفاقية تمويلية مع صندوق النقد الدولي بقيمة 4,8 مليارات دولار، يشير إلى أداء أقوى في ميزان المدفوعات للسنة المالية 2013/2012.

برنامج الإصلاح يفتح الباب أمام المستثمرين الأجانب في مجالي المصارف والاتصالات

تحسن البيئة التشغيلية وتدفق القروض والمساعدات وحركة السياحة ولجم التضخم أبرز المحفزات

التضخم وتوقعات السياسة النقدية

ارتفع مؤشر أسعار المستهلك بنسبة 1,2٪ على اساس شهري في أغسطس 2012، مما دفع معدل التضخم السنوي إلى الارتفاع قليلا ليبلغ 6,5٪ على أساس سنوي من مستواه في يوليو، والذي سجل فيه اقل معدل للتضخم في ست سنوات في يوليو عند 6,4٪ على أساس سنوي.

وتعزى هذه الزيادة الشهرية إلى حد كبير نتيجة للتقلبات في اسعار المواد الغذائية، نتيجة لارتفاع أسعار الخضراوات الطازجة. وفي الواقع، فإن معظم فئات الأسعار الأخرى بقيت مستقرة خلال الشهر.

ويذكر أن البنك المركزي متردد في خفض سعر الإقراض الرئيسي من المستوى الحالي عند 9,25٪ بسبب المخاوف من ارتفاع الأغذية عالميا وكذلك أسعار النفط.

وعلى الرغم من التكهنات بزيادة وتيرة أسعار السلع الأساسية بصورة ملائمة في عام 2013 واستمرار ضعف الاقتصاد، فإننا نتوقع انخفاض متوسط التضخم إلى 7,3٪ في عام 2013 بعد معدل 7,4٪ لهذا العام (منذ بداية السنة حتى الآن: 8٪، ومتوسط التضخم في عام 2011: 10,1٪).

ومع استقرار الوضع السياسي والاقتصادي، فانه من المرجح أن يبدأ البنك المركزي بعض عمليات التخفيف في أسعار الفائدة من عام 2013.

وقد يقوم برفع أسعار الفائدة لاحقا في عام 2016 مع تسارع النمو الاقتصادي العالمي وبدء أسعار السلع الأساسية في الارتفاع.

وتهدف الحكومة المصرية للتوصل إلى اتفاق مع صندوق النقد الدولي للحصول على تسهيلات ائتمانية بقيمة 4,8 مليارات دولار وذلك خلال عام 2012، والتي من المرجح أن تكون مرتبطة ببرنامج متوسط الأجل للحد من العجز المالي.

وتهدف الحكومة لوصول العجز الكلي في الميزانية للسنة المالية 2013/2012 إلى 7,6٪ من إجمالي الناتج المحلي، والذي نعتبره تطلعا متفائلا للغاية.

وسوف نقوم بتعديل توقعاتنا المالية على أساس تحديث البيانات التي ستصدر عن البنك المركزي، وقد نخفض توقعاتنا للعجز للسنة المالية 2013/2012 إلى 10٪ من إجمالي الناتج المحلي من تقديرنا السابق عند 11,2٪. ومع ذلك، فإنه لايزال أعلى بكثير من النسبة التي تستهدفها الحكومة لهذا العام.

ونظرا لضعف اليورو مقابل الدولار، فإن الجنيه المصري قد يتم تقييمه بأعلى من قيمته، مما دفع البنك المركزي للحد من تدخله في سوق الصرف الأجنبي والسماح للمزيد من الاستهلاك السريع للعملة.

ونتوقع أن يبلغ متوسط سعر صرف الجنيه المصري مقابل الدولار عند 6,1 جنيهات مقابل كل دولار في عام 2012، في حين يتوقع ان يصل إلى 6,8 في عام 2013.

كما أننا نتوقع أن يعزز استقرار الوضع السياسي وتحسن أسس الاقتصاد الكلي من وضع الجنيه في عام 2014 وما يليه.

وفي هذا الإطار، نتوقع أن يبلغ متوسط سعر صرف الجنيه 6,50 جنيهات لكل دولار في الفترة من عام 2014 وحتى 2016..

ونظرا للازدحام الذي تعانيه مدينة القاهرة، يتجه معظم السكان من أصحاب الدخول المرتفعة وفوق المتوسطة إلى الضواحي.

ونتيجة لهذه الهجرة، ارتفع الطلب على العقارات قيد الإنشاء بعد أن شهدت حالة من الركود في هذه المناطق لتصل إلى حوالي 35,000 وحدة سكنية في مناطق شرق وغرب القاهرة.

وقد لاحظنا أن وكلاء العقارات يتوقعون أن يدخل السوق ما بين 50,000 إلى 70,000 وحدة سكنية جديدة من الآن وحتى عام 2015 ولكننا نرى أن هذا العدد لن يدخل السوق في الفترة المشار إليها حيث أصبح مطورو العقارات أكثر حذرا في إطلاق مشاريعهم الجديدة.

ومن الجدير بالذكر أنه في سوق العقارات المبيعة تحت الإنشاء أو التي ستنشأ مستقبلا، ربما يكون العرض مساويا للطلب على نحو فعال باستثناء إلغاء الوحدات المبيعة نظرا لأن المطورين لا يبنون وحدات جديدة قبل أن يقوموا ببيعها.

بوعليان: «كويت لإدارة المشاريع» تفتتح فرعاً في قطر وتتوسع خليجياً وعربياً خلال 2013

علاء بوعليان

أعلنت شركة كويت لإدارة المشاريع عن استعدادها لافتتاح فرعها الجديد في قطر اعتبارا من الأول من نوفمبر المقبل، وذلك نظرا للإقبال الكبير على مشاريع الشركة في السوق القطري.

وقد اعتمدت الشركة خطة طموحة للتوسع يتم تنفيذها على مرحلتين، تهدف المرحلة الأولى إلى التواجد في أسواق الخليج والأسواق العربية، بينما يتم في المرحلة التالية التوسع نحو الأسواق الآسيوية، حيث تهدف هذه الخطة إلى الاستفادة من الإقبال الكبير على مشاريعنا القائمة في المدن ذات الطابع الديني كمكة المكرمة والمدينة المنورة، وعلى هذا الأساس تفتتح الشركة فرعها الأول في قطر والاستعداد لافتتاح الفروع الأخرى في كل من مصر وتركيا وتدرس في الوقت نفسه استكمال خطتها بهدف التواجد في المزيد من الأسواق عن طريق وكلاء البيع الخارجيين، لاسيما في الأسواق الآسيوية الواعدة.

وبين نائب رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب في الشركة علاء بوعليان في تصريح صحافي أن الشركة ستقوم بتسويق مشاريع الشركة في السوق القطري والمتمثلة في مشروع برج الجوار بنظام صكوك الانتفاع لمده 99 عاما هجريا الذي يعد الأهم والأبرز في مكة المكرمة من خلال المدة والموقع والسعر والاطلالة وروضة الصفوة بالمدينة المنورة بنفس النظام لمدة 18 عاما هجريا.

وأوضح أن الشركة تقدم منتجات عقارية جديدة للمستثمرين في المجال العقاري والتي تتمتع بالعوائد الاستثمارية المجزية خاصة في مشروع (برج الجوار وروضة الصفوة)، مشيرا إلى أن برج الجوار سيكون جاهزا للتشغيل خلال العام المقبل، وروضة الصفوة في أواخر العام الحالي.

وأضاف بالقول: «هناك إقبال كبير من قبل المستثمرين الخليجيين وبلاد شرق آسيا على هذين المشروعين»، لافتا إلى أن مشروع برج الجوار يتكون من 22 طابقا بواقع 28 وحدة سكنية لكل طابق، حيث يعمل كفندق وشقق وأجنحة مفروشة.

وبين أن برج الجوار يسوق بنظام التملك أي بنظام «الصكوك» و«الملكية الكاملة» لإتاحة أكبر قدر من الاختيارات الذكية للعميل تبعا لاحتياجاته، وتطل أجزاء كبيرة منه بالكامل على الكعبة الشريفة، وبعضها يطل على الحرم الشريف، فيما بعض الأجزاء تطل على قلب مكة المكرمة.

ويقع البرج على مساحة 2260 مترا مربعا ويبعد برج الجوار عن الحرم (بوابة الملك عبدالعزيز) 225 مترا على شارع أجياد، مما يعزز سهولة الوصول الى الحرم سيرا على الاقدام وبشكل مباشر.

وأوضح بوعليان قائلا: «مشروع روضة الصفوة في المدينة المنورة، هو عبارة عن فندق مطل على ساحة الحرم النبوي الشريف والبقيع، وهو أول فندق في المدينة المنورة يطرح للتملك بنظام (الصكوك) ويتميز بالموقع الاستراتيجي باطلالة مباشرة ومتفردة على الحرم النبوي الشريف والبقيع وقربه الشديد من باب مصلى النساء على وجه الخصوص والذي لا يتجاوز 150 مترا».

حساب «بوبا» من «برقان» يرعى معرض «بلوم» الأول من نوعه للأطفال

لقطة للأطفال المشاركين بالمعرض

قام بنك برقان مؤخرا ومن خلال حساب «بوبا» الاطفال برعاية معرض «بلوم» وهو اول معرض من نوعه للاطفال والذي جرى تنظيمه من 14 حتى 16 اكتوبر الجاري.

واقيم المعرض في مركز المؤتمرات في المنطقة الحرة في الشويخ، وذلك برعاية وزير التربية والتعليم العالي نايف الحجرف.

وتخلل الحدث الذي نظم خصوصا للاطفال عدة نشاطات متنوعة تضمنت المسابقات، المحاضرات، الاغاني الوطنية، عروض الدمى وغيرها الكثير. وشاركت ايضا في الحدث شخصية حساب «بوبا» المرحة والتي ساهمت في الترفيه عن الاطفال وأهلهم خلال المعرض.

يذكر ان حساب «بوبا» للاطفال هو حساب توفير خاص بالاطفال حتى عمر 14 سنة، ويوفر للاطفال العديد من المميزات والخصومات الحصرية.

صندوق
الدار المالي
Al Dar Money Market Fund
صندوق أدوات نقدية حسب أحكام الشريعة الإسلامية
بدأ نشاطه في 2004/04/01
صافي قيمة الوحدة كما في 2012/10/15
0.849173 د.ك
adam أدام
الدار لإدارة الأصول الاستثمارية
للاستفسار: 2232 4859 - 2232 4165